العنف المبني على النوع الاجتماعي: تجارب مشتركة بين المعتقلين السوريين

نظرة عامة

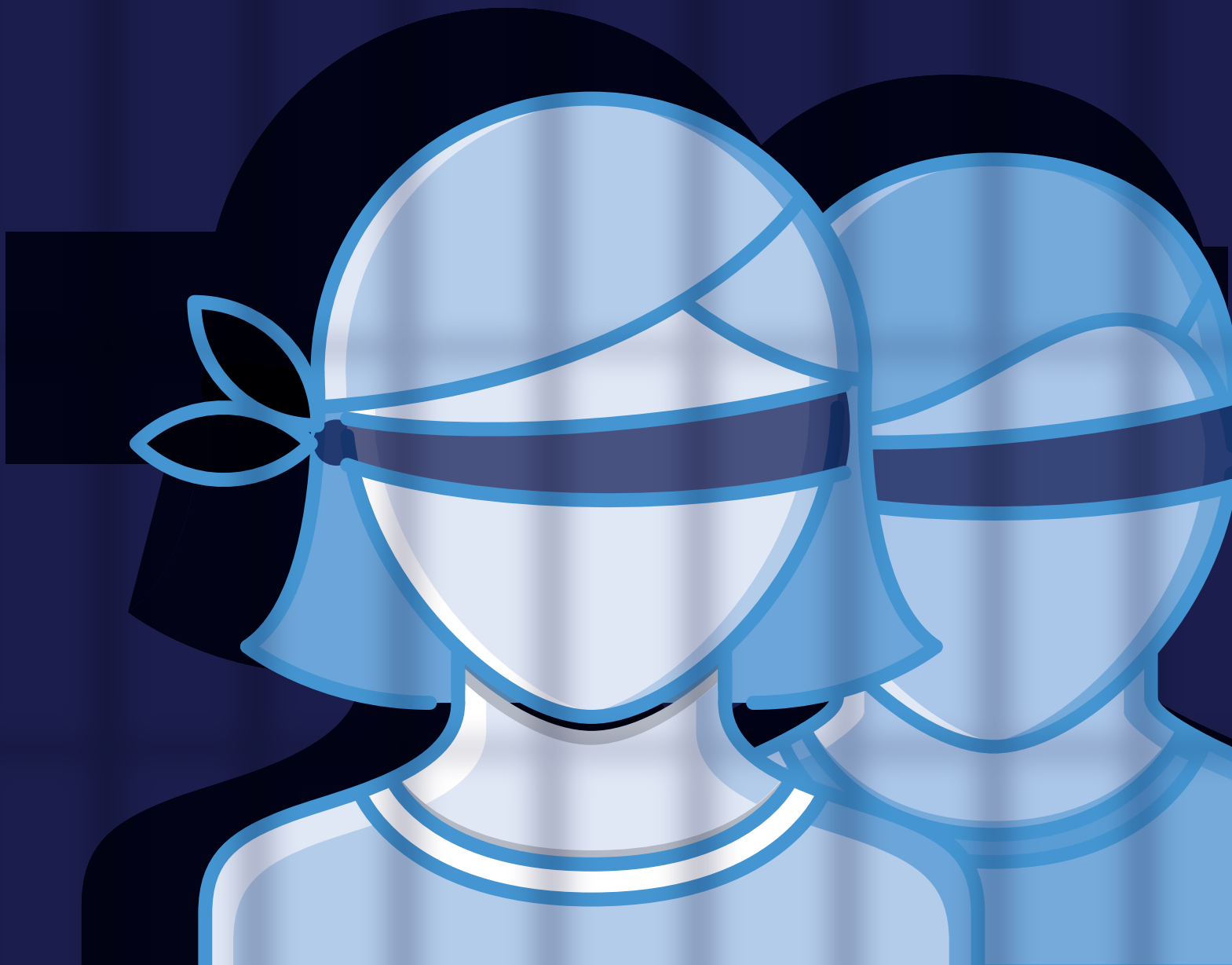

اليـــوم التالـــي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا

THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

العنف المبني على النوع الاجتماعي:
تجارب مشتركة بين المعتقلين السوريين

نظرة عامة

أيلول/سبتمبر 2020

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي ©

منظمة اليوم التالي (**TDA**) هي منظمة سورية تعمل على دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، ويتركز نطاق عملها في المجالات التالية: سيادة القانون، العدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني، تصميم النظم الانتخابية وانتخاب الجمعية التأسيسية، التصميم الدستوري، الإصلاح الاقتصادي، والسياسات الاجتماعية.

"نشكر مركز الشرق للسياسات على مساهمتهم القيمة في إصدار هذا التقرير"

مركز الشرق للسياسات (OPC) هو مركز أبحاث مستقل تأسس عام 2014، يقدم الاستشارات والخدمات البحثية بهدف تطوير السياسات والبرامج التنموية والإنسانية ودعم الاستقرار وإعادة الاعمار في مناطق الأزمات والبيئات الهشة.

تم تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) على أنه "أي فعل ضار يرتكب ضد إرادة الشخص، ويستند إلى الفروق المنسوبة اجتماعياً بين الذكور والإناث". تنتهك أعمال العنف المبني على النوع الاجتماعي عدداً من حقوق الإنسان العالمية التي تحميها الصكوك والاتفاقيات الدولية، كما تنتهك العديد من القوانين الوطنية، على الرغم من الاختلاف الواسع في التعاريف والتنفيذ العملي للقوانين والسياسات. يشمل العنف المبني على النوع الاجتماعي الأفعال التي "تلحق الأذى أو المعاناة الجسدية أو العقلية أو الجنسية، والتهديد بمثل هذه الأفعال، والإكراه، وغير ذلك من أشكال الحرمان من الحرية". ويشيع استخدام مصطلح العنف المبني على النوع الاجتماعي للإشارة إلى العنف المرتكب ضد النساء والفتيات. يُنظر إلى دور الخنوع للإناث في المجتمع كسبب جذري للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وكذلك التمييز بين الجنسين في تجاهل أعمال العنف المبني على النوع الاجتماعي وعدم دعم الناجيات. ويستخدم البعض العنف المبني على النوع الاجتماعي لوصف "الأبعاد الجنسانية لأشكال معينة من العنف ضد الرجال والفتيان، ولا سيما العنف الجنسي المرتكب بغرض تعزيز الأفكار المبنية اجتماعياً حول ما تعنيه الرجولة أو الذكورية". -***تعريف العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب الأمم المتحدة***

المحتوى

ملخص تنفيذي _____ **5**

نبذة _____ **7**

المقدمة _____ **8**

أهداف البحث _____ **9**

المنهجية _____ **9**

السياق التاريخي _____ **12**

1. تاريخ العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في سوريا _____ 12
2. نظرة عامة عن معاملة المعتقلين _____ 13

نتائج البحث _____ **14**

1. أنواع العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والانتهاكات أثناء الاعتقال 14
2. عواقب العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي/ الحياة ما بعد السجن 20

التحليل _____ **30**

الاستنتاجات والتوصيات _____ **32**

ملخص تنفيذي:

الآن في عامه العاشر، يعتبر الصراع السوري أكبر أزمة لاجئين ونزوح في عصرنا الحالي، حيث أدى إلى نزوح ما يقارب من 13 مليون نسمة داخل وخارج البلاد. يعد العنف المبني على النوع الاجتماعي أحد أبشع مظاهر العنف الذي يؤثر على السوريين، والذي يساء فهمه في كثير من الأحيان، ويبقى مشكلة خطيرة، لا سيما بالنسبة للمعتقلين، الذين هم الأكثر عرضة لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في أي أزمة إنسانية.

تهدف منظمة اليوم التالي إلى ضمان الإبلاغ عن الانتهاكات التي حدثت أثناء النزاع في سوريا على نطاق واسع، من أجل تعزيز العدالة الانتقالية وبناء السلام في سوريا. وعلى الرغم من الكم الهائل من الوثائق التي استطاعت منظمة اليوم التالي جمعها منذ إنشائها في العام 2013، إلا أن المعلومات حول الانتهاكات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي التي تم جمعها قليلة جداً. وتشتمل الأسباب الجذرية للعنف المبني على النوع الاجتماعي على مجموعة واسعة جداً من المحفزات والعوامل.

بالنسبة إلى تاريخ العنف المبني على النوع الاجتماعي في سوريا، وحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي التي حدثت قبل عام 2011، يمكننا القول أن تلك الحوادث كانت تحدث خفية وذلك بسبب الوصمة الاجتماعية التي تطول ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، فيما باتت أكثر انكشافاً أثناء النزاع. إذ لطالما كان العنف المبني على النوع الاجتماعي مشكلة مجتمعية في سوريا، وقد يشمل ذلك العنف الأسري، وحوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي في سجون النظام، وجرائم الشرف. وباعتبار الحاجة الملحة لتحسين الدعم للناجين والناجيات من العنف، لا سيما في السجون، رأت منظمة اليوم التالي أنه سيكون من المفيد نشر هذا التقرير.

سعى هذا التقرير إلى تقييم مدى انتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي في سوريا في سجون النظام، بالإضافة إلى تجميع تجارب الناجين والناجيات أثناء احتجازهم.

من أجل تنفيذ هذا التقييم، أجرى فريق بحث منظمة اليوم التالي مئة مقابلة مع معتقلات ومعتقلين سوريين سابقين (79 امرأة و21 رجلاً) يقيمون حالياً في تركيا وفي دول أخرى في المهجر.

أفاد جميع المستجيبين والمستجيبات، أن العنف المبني على النوع الاجتماعي، كان يرتكب ضدهم وضد غيرهم أثناء الاحتجاز، ولكنه كان يرتكب أيضاً في المجتمع بشكل عام، من خلال العنف المنزلي والتحرش الجنسي. أفادت أقلية كبيرة من المستجيبين والمستجيبات بأنهم تعرضوا للتعذيب الجنسي بالأدوات أثناء الاحتجاز، وتم تهديدهم بالاغتصاب. بالإضافة إلى ذلك، كانت المشكلة الأكثر شيوعاً التي حددتها المستجيبات (الناجيات من السجون) هي حرمانهن من الرعاية الإنجابية.

وأخيراً، أكد 92% ممن شملهم الاستطلاع أنهم يعانون من أعراض ما بعد الصدمة بعد الإفراج عنهم، وكان الناجون من الذكور أقل عرضة للاعتداء الجنسي في السجن، ولكن الذين كانوا قد تعرضوا لذلك، فإنهم الأقل حديثاً عنه، وبالتالي يعانون من أعراض نفسية نتيجة ذلك. تشير العينة من بيانات الدراسة إلى أن غالبية الإجابات على المعاناة من أعراض ما بعد الصدمة، كانت متساوية

تقريباً بالنسبة لكلا الجنسين، وهذا مثال واضح على أنه حتى عندما يشفى الجسد، غالباً ما تستمر الأعراض النفسية.

وبناء على ذلك، يجب توفير الخدمات النفسية للناجين والناجيات، إلى جانب المؤسسات الأخرى المعنية بتحقيق العدالة والمساءلة بشكل فعال، وتدارك غضب وصدمات الضحايا. فيما إذا لم يتم معالجة هذه العوامل، سوف يستمر العنف المبني على النوع الاجتماعي في إحداث تأثير خطير على المجتمع السوري.

يواجه الناجون/يات من العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل عام، ولا سيما الناجين/يات من العنف الجنسي أثناء الاعتقال، تحديات كبيرة في الحصول على الدعم بعد إطلاق سراحهم/ن. بالعادة، يندرج العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي تحت قطاع الحماية، وتعامل جميع خطط الاستجابة للعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي على أنه قضية شاملة، وفي كثير من الحالات يتم دمج إجراءات محددة تتعلق بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في قطاعات الاستجابة الأخرى، وخاصة قطاع الصحة. ومع ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية مثل منظمة إنقاذ الطفولة، والمنظمات غير الحكومية المحلية مثل كش ملك، قد طورت خططاً شاملة وطويلة الأمد للإستجابة للأزمات، والتي تشمل العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي كأولوية في قطاع الحماية، وهم يعملون كشركاء ممتازين للانخراط في قضايا العنف ضد النساء والفتيات والرجال والفتيان على مستوى المجتمع.

نبذة

العنف المبني على النوع الاجتماعي:

تجارب مشتركة بين المعتقلين السوريين

السكان المتضررين

ناجون وناجيات من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في السجون السورية

مواقع ارتكاب انتهاكات العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي

سجون النظام السوري في جميع المحافظات السورية

الأنماط أثناء الاعتقال وبعده

الأشكال المختلفة من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي: التهديد بالاغتصاب - الاغتصاب - التعذيب بالأدوات - الحرمان من الرعاية الإنجابية للمرأة - الإساءة اللفظية ذات الدلالة الجنسية - التحرش الجنسي - مشاهدة تحرش جنسي - مشاهدة اغتصاب - اضطراب ما بعد الصدمة - مشاكل زوجية - وصمة اجتماعية

الحوادث الأكثر شيوعا

الحرمان من الرعاية الإنجابية للمرأة -الإساءة النفسية (التهديد بالاغتصاب / التحرش الجنسي)

النتائج السلبية بعد الخروج من المعتقل

صعوبة قبول عودة الناجين والناجيات من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي إلى المجتمع - المشاكل الزوجية - المشاكل النفسية (أعراض ما بعد الصدمة) -الزواج القسري للنساء بعد الإفراج عنهن - وصمة العار الاجتماعية

المواقف الإيجابية بعد الخروج من المعتقل

قيم المجتمع والأسرة المتأصلة في المجتمع السوري التي لا تتخلى عن الناجين

ما العمل؟

- ☑ الحصول على دعم القادة المحليين (بما في ذلك القيادات النسائية المحلية)
- ☑ بناء علاقات قوية مع أعضاء مجتمع بارزين من أجل التشاور المنتظم حول قضايا العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي
- ☑ تعزيز شبكات دعم غير رسمية للناجيات والناجين من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في المعتقلات
- ☑ إيجاد منظمات على دراية جيدة بالعنف الجنسي العنف المبني على النوع الاجتماعي على المستوى المجتمعي لدعم الناجيات والناجين

المقدمة:

يركز هذا التقرير على أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتكب ضد المعتقلين في السجون السورية، وتداعياته. ويتناول التقرير أعمال العنف تلك، بهدف تسجيل حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي تعتبر في غاية الضرورة لتعزيز المساءلة وتحقيق السلام المستدام في حالات ما بعد الصراع.

وفقاً لتقارير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا، يواجه الرجال والنساء على حد سواء، عنفاً مبنياً على أساس النوع الاجتماعي مرتبط بالنزاع منذ بداية الثورة في 2011. وبالنسبة لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي الأكثر شيوعاً، فهي تحدث في مراكز الاحتجاز ونقاط التفتيش وأثناء المداهمات المنزلية من قبل الحكومة. وعندما يبلغ الرجال عن معاناتهم من العنف المبني على النوع الاجتماعي، فغالباً ما يكون ذلك في سياق التعذيب. فالمعلومات المتاحة للقراء، حول ما إذا كان الرجال يواجهون العنف المبني على النوع الاجتماعي في سياقات أخرى، قليلة نوعاً ما. وتقوم النساء كذلك بالتبليغ عن تعرضهن للاعتداء الجنسي أثناء التعذيب أيضاً، كما يواجهن العنف المبني على النوع الاجتماعي عن طريق الزواج القسري/ المبكر، والعنف المنزلي، والحرمان من الرعاية الإنجابية، وجرائم الشرف.

يؤثر العنف المبني على النوع الاجتماعي على سلامة المحتجزين والمحتجزات. وغالباً ما تُستخدم الشائعات وقصص الاغتصاب لترهيب المحتجزين/ات. وفي الوقت نفسه، تعتبر المساعدات المتاحة للناجين/يات من العنف المبني على النوع الاجتماعي شحيحة بعد إطلاق سراحهم/ن. وتعد الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية وخدمات الحماية ضرورية للناجين/يات، خاصة إذا كان عليهم التبليغ عن تجاربهم لأغراض التوثيق.

تعتبر وصمة العار الاجتماعية المنتشرة المحيطة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، أحد أهم أسباب قلة التوثيق لمثل هذه الحالات. إذ يعتبر العنف المبني على النوع الاجتماعي من المواضيع المحرمة في المجتمع السوري، ويزيد من تعقيده تكرّس مفاهيم مجتمعية ترتبط بالمرأة كمفهوم "الشرف". وتخشى النساء، على وجه الخصوص، التبليغ عن تجاربهن بسبب احتمال أن يتم نبذهن من قبل أفراد أسرهن ومجتمعاتهن بسبب الشعور بالعار المرتبط بالاعتداء الجنسي. ولكن هذا لا ينفي حقيقة أن الرجال يعانون أيضاً من آثار العنف المبني على النوع الاجتماعي بعد الاعتقال، وهذا التقرير، على سبيل المثال، يستشهد بمستجيبين من رجال ونساء، بأنهم عانوا من مشاكل زوجية بعد إطلاق سراحهم/ن من السجن.

أهداف البحث

الهدف من هذا التقرير هو تقييم تجارب العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي لدى الناجين/يات في سجون النظام السوري. تم تكليف الباحثين بتحليل تجارب الناجين/يات أثناء الاعتقال في سجون النظام، وظروفهم بعد الإفراج عنهم. ركز البحث على الأنواع المختلفة لانتهاكات العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي المرتكبة ضد كل من النساء والرجال، من مستجيبين، هم في الغالب ناجون/يات من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف التقرير إلى إثراء استراتيجية منظمة اليوم التالي، لزيادة توثيقها للعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والمساعدة في توجيه كيفية تفاعل آليات العدالة الانتقالية مع المجتمع السوري، لزيادة المساءلة بعد الصراع عن الانتهاكات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في سجون النظام السوري. بالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير توصيات من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية في دعم النساء والرجال الذين تعرضوا للعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

المنهجية

من أجل هذا التقييم، أجرى فريق بحث منظمة اليوم التالي 100 مقابلة مع معتقلين/ات سابقين/ات يقيمون حالياً في مدن تركية وأوروبية مختلفة.

استغرقت كل مقابلة حوالي 40 دقيقة. وقبل بدء كل مقابلة، شرح الباحثون أهداف البحث، وتم تعريف العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي للمستجيبين قبل الانتقال إلى أسئلة المقابلة.

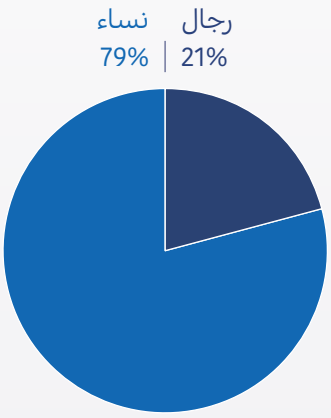

شكل رقم (1) يبين توزع مستجيبي العينة حسب جنسهم.

كان معظم المستجيبين/ات في الثلاثينيات من العمر (39% من إجمالي العينة) والعشرينيات (27% من إجمالي العينة).

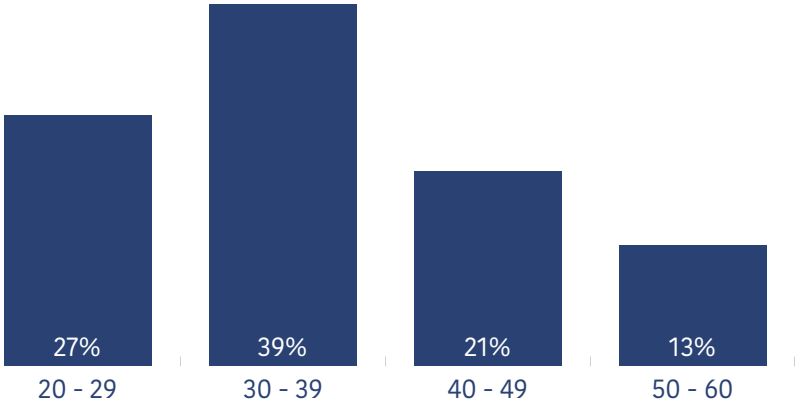

شكل رقم (2) يبين توزيع حسب الفئة العمرية.

تضمن البحث مجموعة من المستجيبين/ات من مختلف المحافظات السورية. نظراً لأنه تم إجراء مقابلات مع المستجيبين/ات في تركيا وبلدان أخرى أوروبية، وليس في مدينتهم/ بلدتهم الأصلية، فقد اعتبرت منظمة اليوم التالي أن أي محافظة يمثلها مستجيبان أو أقل ليست ممثلة بشكل كافٍ للتحليل على مستوى المحافظة.

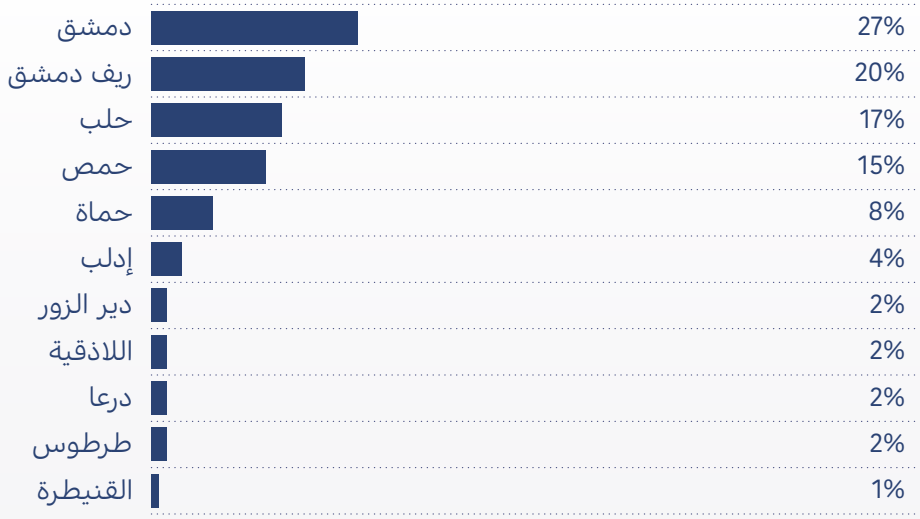

شكل رقم (3) يبين توزيع مستجيبي العينة حسب مكان إقامتهم السابق في سوريا (على مستوى المحافظة).

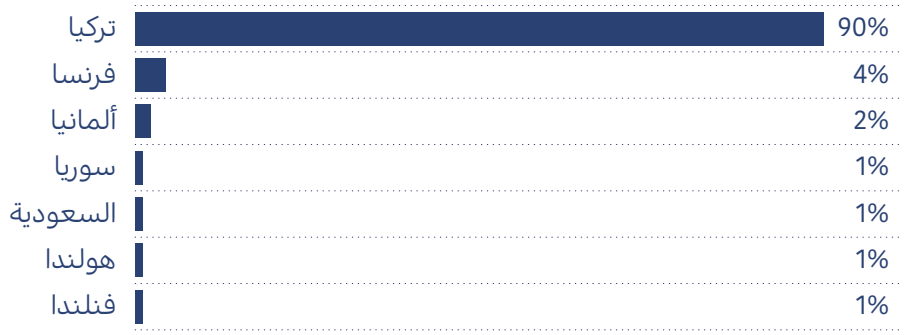

شكل رقم (4) يبين توزيع مستجيبي العينة حسب مكان إقامتهم الحالي.

إن المعلومات حول تأثير العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي على السوريين ليست كاملة. سيتطلب هذا تقريراً أطول بكثير. ومع ذلك، يقدم هذا التقرير فهماً أساسياً للعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في سوريا، خاصة في سجون النظام. ويغطي التقرير سجون النظام فقط. هناك أيضاً العنف المنزلي والزواج المبكر والعنف ضد مجتمع الميم، حيث أن جميع هذه الأنواع من العنف تحصل في سوريا، ولم تتم مناقشتها في هذا التقرير.

يعتبر العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي موضوعاً محظوراً في المجتمعات السورية. ونظراً للطبيعة الحساسة لهذه الدراسة، هناك خطر يتمثل في أن بعض المستجيبين ربما لم يكونوا صريحين تماماً في الإفادة بشهاداتهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي ليس مفهوماً متداولاً في سوريا على الرغم من جهود الباحثين لشرح إطار مفهوم العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي للمستجيبين، فمن المحتمل أن سوء الفهم قد استمر.

بالنظر إلى حجم العينة ونطاق الاستبيان، لا يقدم هذا التقرير مصدراً شاملاً للمعرفة حول العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي. يحد حجم العينة أيضاً من القدرة على مقارنة استجابات الذكور والإناث. ومع ذلك، فإنه يقدم لمحة عن الوضع الحالي، وبالتالي يمكن أن يكون بمثابة ملخص بسيط عن العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في سجون النظام السوري.

السياق التاريخي

الديناميات الاجتماعية وتكافؤ الفرص

تركز الثقافة السورية بشكل كبير على العلاقات الأسرية والعائلية (أو القبلية) بالإضافة إلى المحسوبية (الواسطة)، والتي تستمر في لعب دور مهم وتوفر شبكة أمان مهمة في غياب الدعم الكافي من الدولة. وهذا في الواقع ما أدى إلى حماية العديد من الأسر السورية الضعيفة من الوقوع في براثن الفقر. ومع ذلك، يمكن للأعراف والممارسات الاجتماعية المحلية أن تجعل من الصعب على ضحايا العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي الإبلاغ رسمياً عن العنف والسعي إلى العدالة، إذ أن الممارسات والمواقف العرفية تهيمن على المجتمعات في سوريا.

يتم التعامل مع النساء على أنهن تابعات للرجل ضمن ثقافة أبوية محضة، وتضع العادات الاجتماعية قيوداً على حقوقهن. هناك اعتقاد على نطاق واسع في المجتمعات السورية بأن "مكان المرأة هو منزلها ورعاية أطفالها"، فيما يجب أن يقتصر مجال التفاعل العام على الرجال. ومع ذلك، فقد تغيرت هذه المفاهيم بعد اندلاع الصراع في سوريا، حيث زادت مساهمة المرأة في دخل الأسرة وسط الظروف الاقتصادية الصعبة.

الحقوق السياسية

ديناميات النوع الاجتماعي لها تاريخ طويل نسبياً من التعقيدات في سوريا. ففيما حصلت المرأة على حق التصويت عام 1949، فإن آثار مساهمتها في المجتمع السوري قد خنقها واقع المناخ السياسي القمعي. وعندما استولى حزب البعث على السلطة في عام 1963، فرض حالة الطوارئ التي علقت إلى أجل غير مسمى العديد من الأحكام ونظم قانونية تحمي المواطن، وعلى وجه الخصوص، تم تقليص حريات التعبير وتكوين الجمعيات. فيما جرى تقليص هذه الحقوق أكثر، عندما تولى حافظ الأسد السلطة في العام 1970، ونقل سوريا إلى حكومة يهيمن عليها نظام الحزب الواحد، والتي تم خلالها قمع العديد من الاحتجاجات الشعبية. استمرت حالة الطوارئ في عهد الأسد، واستُخدمت لتبرير الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وفرض حظر على كل المعارضة. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع قوانين أخرى منحت قوات الأمن الاستخباراتية الراسخة سلطات واسعة، والتي تراقب السكان، وتحد من أنشطة المجموعات المستقلة. أعاقت آثار المناخ السياسي القمعي مشاركة المرأة في السياسة وحريتها في التعبير.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الإصلاحات القانونية في سوريا التي تضمن المساواة بين الجنسين محدودة للغاية، وما زال للمرأة حضور محدود في السلطتين التنفيذية والقضائية، مما يقلل من دورها المحتمل في تطوير وتنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسات وإنفاذها.

1. تاريخ العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في سوريا

أسهمت القيم الأبوية في المجتمع السوري في تعريض النساء للعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، داخل المنزل وخارجه. تشير بعض الدراسات الجارية إلى أن السلوك

العدواني في المنزل أمر شائع في جميع أنحاء سوريا، ولكن مثل هذه الإساءات ليست محظورة قانونياً؛ إذ أن الاغتصاب الزوجي مستبعد كجريمة بموجب التعريف القانوني للاغتصاب. على سبيل المثال، يختلف تعريف الزنا وعبء الإثبات بناءً على جنس الجاني، وتواجه النساء عقوبة أشد من الرجال. بالإضافة إلى ذلك، بموجب قانون الأحوال الشخصية الحالي، تفتقر النساء إلى السيطرة الكاملة على القضايا المتعلقة بالزواج والطلاق والحضانة والميراث وغيرها من الأمور الأسرية. ورغم أن القانون قد خضع لتعديلات طفيفة في ظل النظام السوري الحالي، إلا أن التغييرات بقيت هامشية، لا سيما بالنسبة للنساء، ولا تحرض على تغيير حقيقي. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال العادات المحافظة التي تحيل المرأة إلى موقع ثانوي في المجتمع، لها نفوذ أكبر من القوانين الرسمية بالنسبة للعديد من المجتمعات السورية.

إن النظام الأبوي متأصل بعمق في المجتمع السوري، ولا يحيد الرجال عن الأدوار التقليدية. لذلك، يتفاقم الضغط على كل من النساء والرجال، وتحقيق أي نوع من المساواة للمرأة يمثل تحدياً كبيراً. بالإضافة إلى ذلك، فإن الرجال الذين يتحدثون عن حوادث مثل العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي المرتكبة ضدهم هو تقريباً أمر غير وارد، حيث يُتوقع منهم الالتزام بقواعد الذكورية أو الرجولية المثالية.

قبل عام 2011، كانت حوادث العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي شائعة في مراكز الاحتجاز والسجون التابعة للنظام السوري ، ولكن أيضاً كانت تحدث هذه الحوادث في المجتمعات السورية كافة، مثل العنف المنزلي والزواج المبكر والتحرش الجنسي. منذ قيام الثورة السورية في 2011، أصبح العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي سلاح حرب، يستخدمه بشكل رئيسي النظام السوري، بالإضافة إلى المعارضة المسلحة والفصائل المتطرفة. هناك ارتباطٌ وثيقٌ بين العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والحرب والسياسة، ويستخدم العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي كسلاح أثناء الحرب والاعتقال.

2. نظرة عامة عن معاملة المعتقلين

قبل عام 2011، كانت سوريا دولة استخباراتية مليئة بالفساد والقمع السياسي وعدم المساواة. في الوقت الحاضر، لا تزال دولة استخباراتية، ولكن أضيف إلى ذلك تفشي الفقر - بالإضافة إلى كونها ساحة حرب لمختلف القوى الخارجية، مما جعل الدولة الاستخباراتية السورية أكثر عدوانية من أي وقت مضى، ولا شيء يمثل هذه الدولة مثل سجونها المرعبة. يُقدر أن حوالي 1.2 مليون سوري، أو واحد من بين كل 18شخص، قد تم اعتقالهم في مرحلة ما من الحرب المستمرة منذ تسعة أعوام في البلاد. وما لا يقل عن 148 ألف شخص ما زالوا رهن الاعتقال أو مختفيين قسراً، بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

وقد خدم تسليح الجندر أغراضاً أيديولوجية لإضفاء الشرعية على نظام الأسد. يحتفظ السرد الطائفي للنظام بأسس جندرية، من حيث أن "اغتصاب نساء المجتمع هو إعتداء مباشر على شرف رجال المجتمع". يتفاقم هذا النهج بشكل أكبر في سجون النظام السوري، حيث يصور نظام الأسد نفسه على أنه المزود الوحيد للأمن والأمان، ولكن ضمن نطاق مبني على النوع الاجتماعي، ويعتمد على تصوير أن المرأة ضعيفة وتتطلب حماية نظام ذكوري.

نتائج البحث

1. أنواع العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والانتهاكات أثناء الاعتقال

ذكر المستجيبين أنواع الانتهاكات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي. وكان التحرش اللفظي، والتهديد باغتصاب المعتقل، والتعذيب بالأدوات الكهربائية التي تستهدف الأعضاء التناسلية، والتهديد باغتصاب أحد أفراد الأسرة من بين الانتهاكات الأكثر انتشاراً بحسب المستجيبين.

ووفقاً للمستجيبين، فإن الأفعال الثلاثة الأكثر شيوعاً المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق السجن، كانت التحرش اللفظي باستخدام كلمات ذات دلالة جنسية (87%)، والتهديد باغتصاب أحد أفراد الأسرة أمام المعتقل (27%)، والتهديد باغتصاب المعتقل (37%).

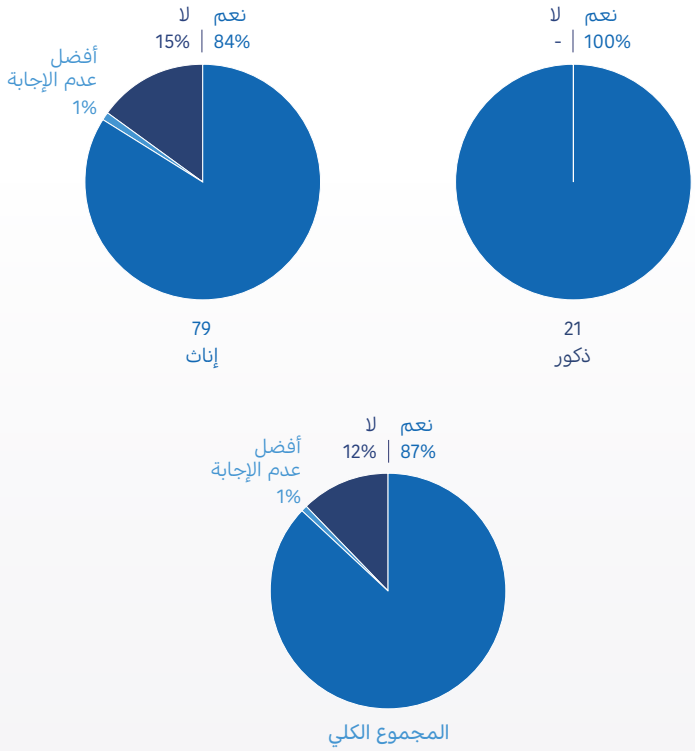

شكل رقم (5) يبين توزيع مستجيبي العينة بناءً على ما إذا كانوا قد تعرضوا للتحرش اللفظي أثناء السجن أم لا.

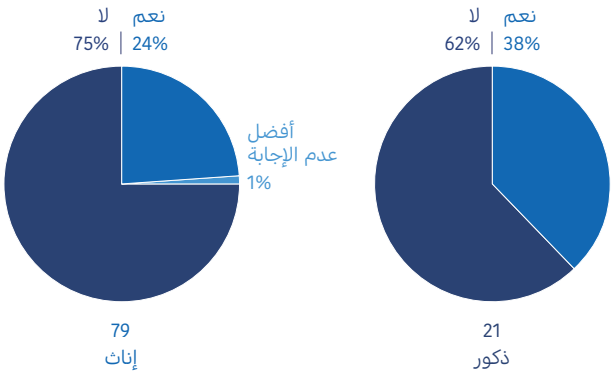

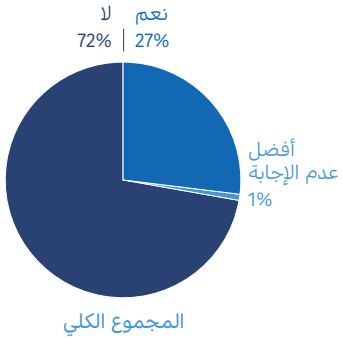

شكل رقم (6) يبين توزيع مستجيبي العينة بناءً على ما إذا كانوا قد تعرضوا للتهديد من قبل سلطات السجن لاغتصاب أحد أفراد أسرتهم أم لا.

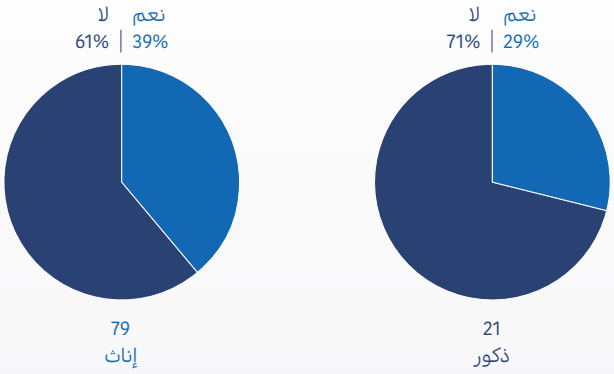

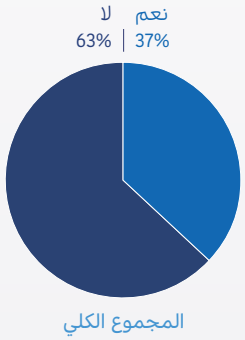

شكل رقم (7) يبين توزيع مستجيبي العينة بناء على ما إذا كانوا قد تعرضوا للتهديد من قبل سلطات السجن بالاغتصاب أم لا.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن التحرش - اللمس (63% نساء مقابل 5% رجال)، والحرمان من الرعاية الإنجابية (65% من المعتقلات)، كانا من أكثر أفعال العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي شيوعاً بين المعتقلات الإناث.

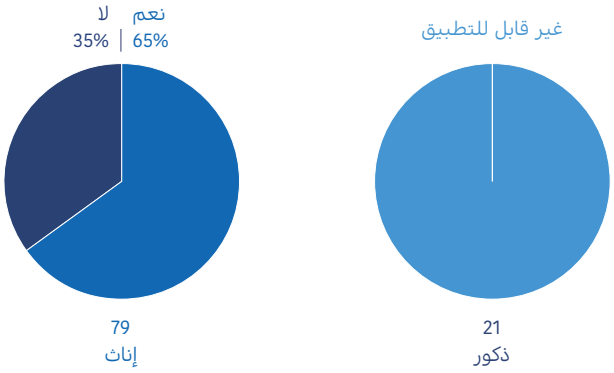

شكل رقم (8) يبين توزيع مستجيبي العينة على أساس ما إذا كانوا قد حصلوا على الرعاية الإنجابية (الفوط الصحية). السؤال فقط للإناث.

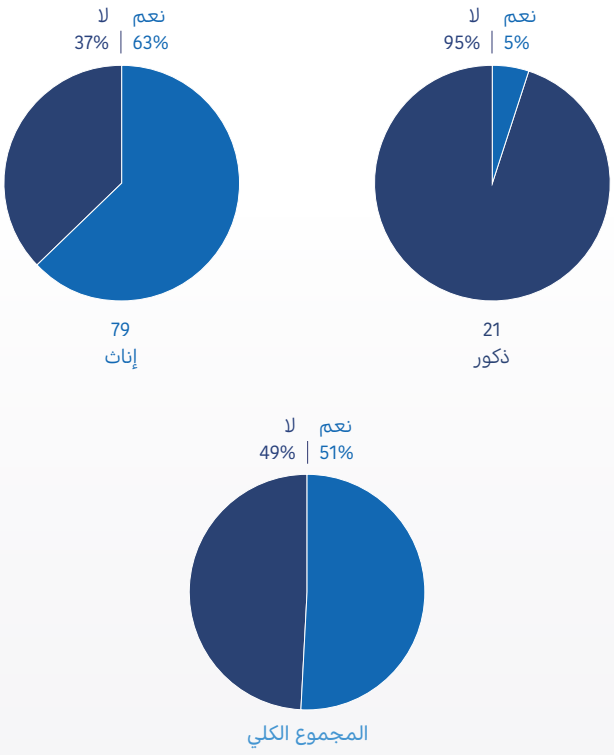

شكل رقم (9) يبين توزيع مستجيبي العينة بناءً على ما إذا كانوا قد تعرضوا للتحرش (للمس) أم لا.

فيما يتعلق بالتعذيب المرتبط بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل التعذيب بالأدوات الكهربائية، قال ما يقرب من 48% من المستجيبين الذكور (10 من أصل 21) بأنهم تعرضوا لهذا النوع من التعذيب، مقارنة بحوالي 19% من الإناث (15 من أصل 79). كان العدد الإجمالي للمستجيبين الذين قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب بين النساء والرجال (25 من أصل 100) أي بنسبة 25%. وكما تشير البيانات، فإن هذه الممارسة أكثر شيوعاً ضد المحتجزين من الرجال.

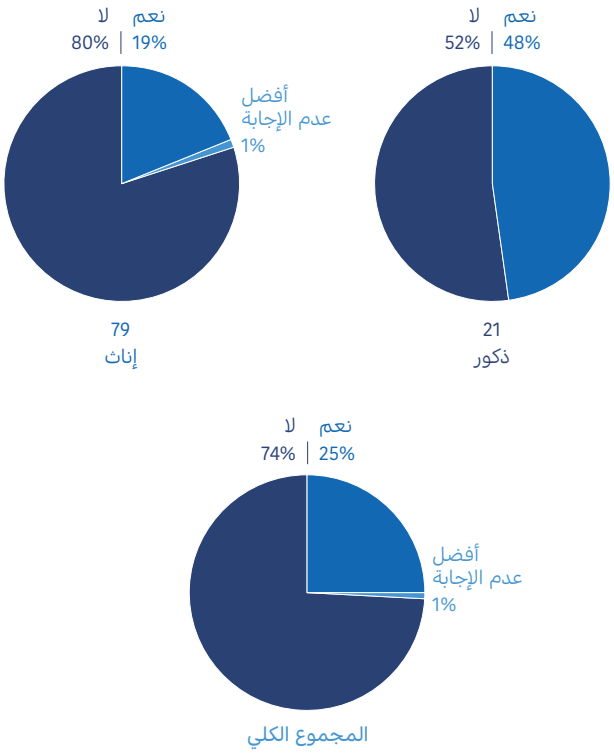

شكل رقم (10) يبين توزيع مستجيبي العينة بناء على ما إذا كانوا قد تعرضوا للتعذيب بأدوات كهربائية (وضعت على أعضائهم التناسلية).

أبلغت 16% من المستجيبات عن محاولة اغتصابهن في المعتقل، مقارنة بنسبة 5% من الذكور، بينما أبلغت 8% من المستجيبات عن اغتصابهن، مقابل 0% من الذكور.

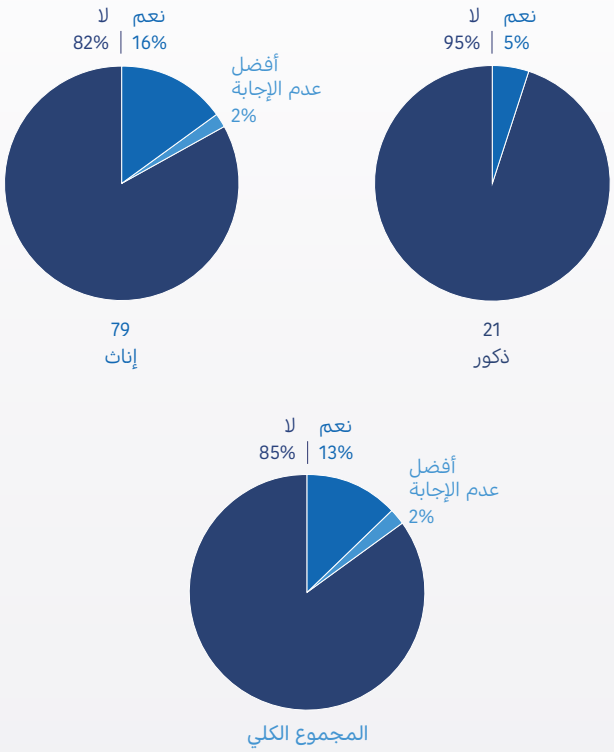

شكل رقم (11) يبين توزيع مستجيبي العينة بناء على ما إذا كانوا قد تعرضوا لمحاولة اغتصاب أم لا.

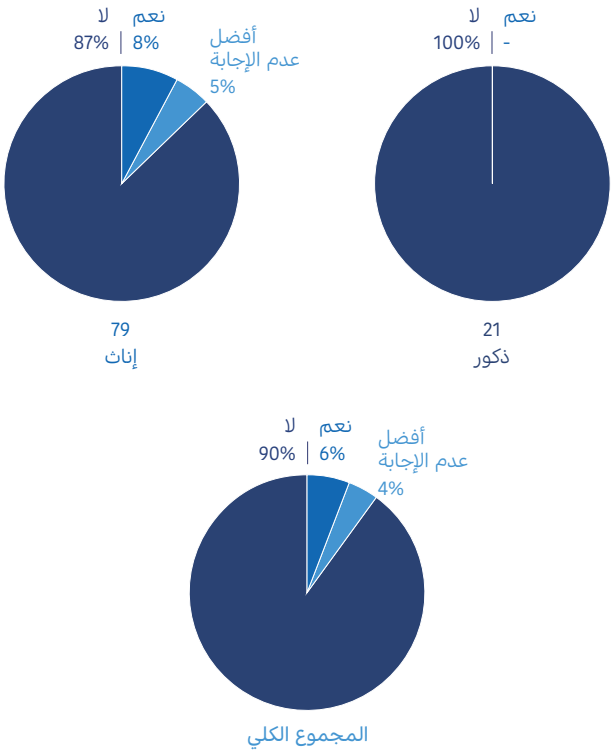

شكل رقم (12) يبين توزيع مستجيبي العينة بناء على ما إذا كانوا قد تعرضوا للاغتصاب أم لا.

بشكل عام، ذكر عدد أقل من المستجيبين، على سبيل المثال، بأنهم أجبروا على تقديم خدمات جنسية لموظفي السجون في سياق الاعتقال (13% من إجمالي العينة)، لكن هذا لا يعني أن هذه الحوادث توقفت أو انخفضت، وخاصة أن الحوادث المذكورة أعلاه قام بتسجيلها مؤخراً باحثون، عند إجرائهم مقابلات مع ناجين وناجيات.

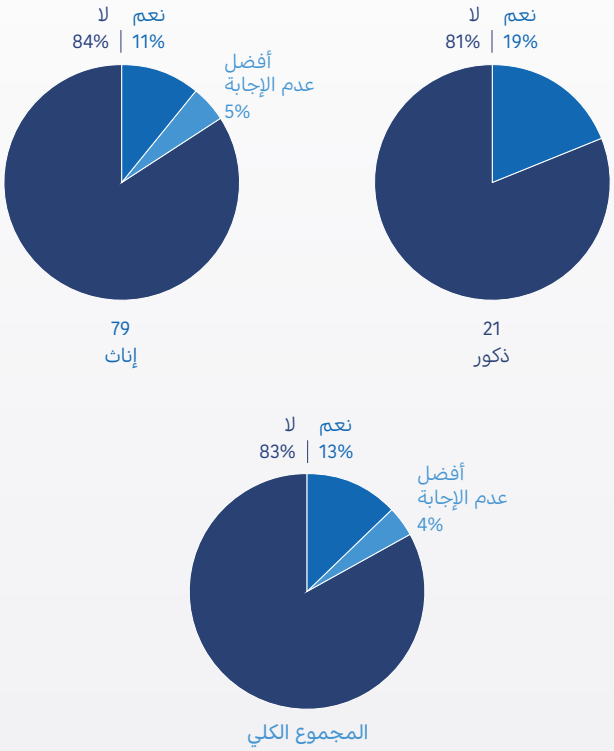

شكل رقم (13) يبين توزيع مستجيبي العينة بناءً على ما إذا كانوا مجبرين على تقديم خدمات جنسية لموظفي السجن أم لا.

أما عن اغتصاب المعتقلين وإجبار آخرين على المشاهدة، فقد أجاب 14% من المستجيبين بنعم لقد شهدوا الواقعة. ومع ذلك، كان التهديد بالاغتصاب/ التحرش/ التحرش بأفراد الأسرة أثناء مشاهدة المحتجزين أقل تواتراً، وأكد 4% فقط من المستجيبين (جميعهم من الإناث) حدوث ذلك. لعل أدق وصف لانتهاكات العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي التي يرتكبها موظفو السجون في سجون النظام، هي انتهاكات حكومة ضد شعبها.

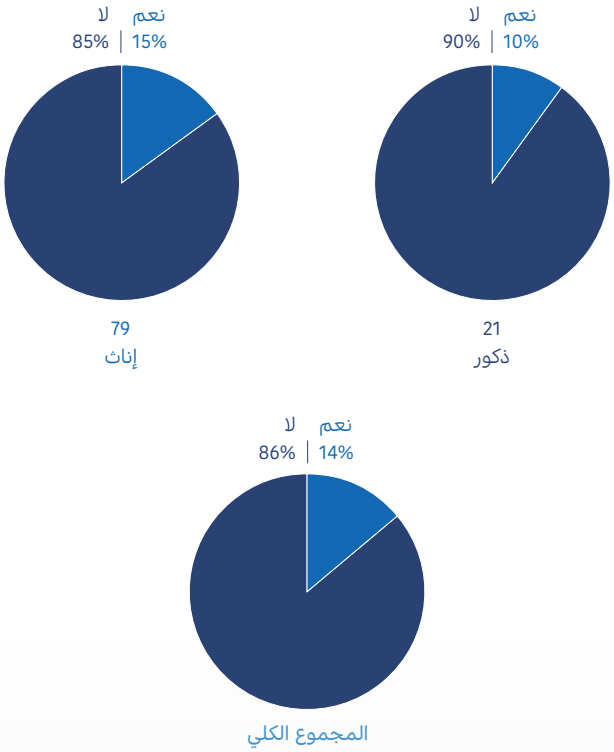

شكل رقم (14) يبين توزيع مستجيبي العينة على أساس ما إذا كانوا أجبروا على مشاهدة معتقل/ة آخر يتعرض للاغتصاب.

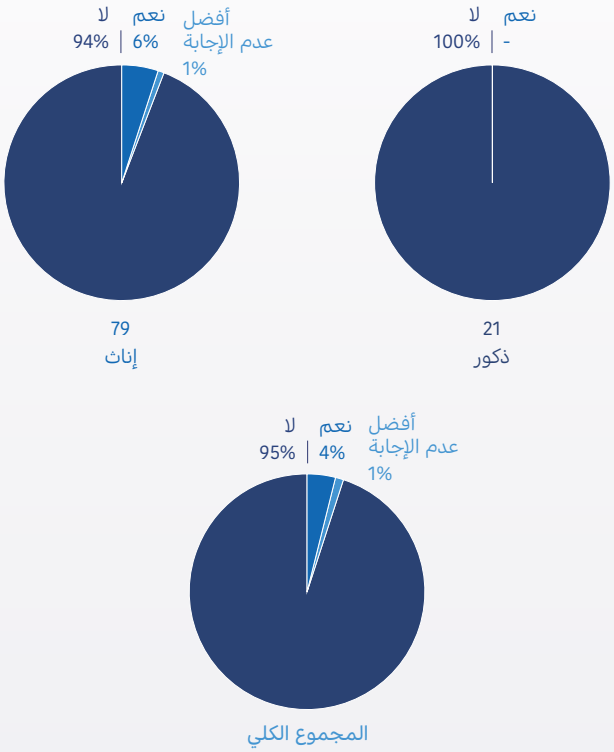

شكل رقم (15) يبين توزيع مستجيبي العينة بناءً على ما إذا كانوا أجبروا على مشاهدة معتقل/ة آخر/ أحد أفراد الأسرة يتعرض للتحرش الجنسي.

2. عواقب العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي/ الحياة ما بعد السجن.

ارتبطت ارتباطات المستجيبين بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي بعد إطلاق سراحهم من السجن ارتباطاً وثيقاً بالصدمات النفسية والصحة العقلية. كانت التداعيات الجسدية أقل بروزاً ضمن النساء اللواتي حملن نتيجة الاغتصاب (مستجيبتان)، أو أجبرن على إجهاض طفلهن نتيجة للاغتصاب أثناء السجن (مستجيبة واحدة).

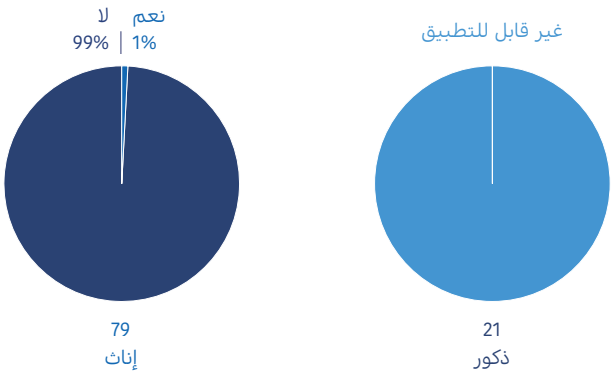

شكل رقم (16) يبين توزيع مستجيبي العينة من الإناث على أساس ما إذا كن قد حملن نتيجة الاغتصاب (سؤال ينطبق على المعتقلات فقط) مستجيبي العينة.

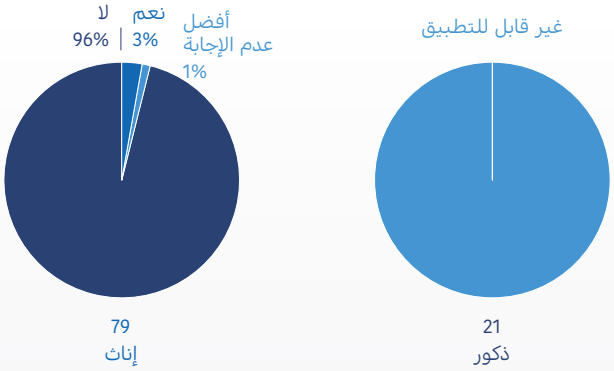

شكل رقم (17) يبين توزيع مستجيبي العينة من الإناث على أساس ما إذا كن قد أجبرن على إجهاض جنينهن عندما حملن نتيجة الاغتصاب (سؤال ينطبق على المعتقلات فقط) مستجيبي العينة.

أعرب المستجيبين، من الذكور والإناث، بأغلبية ساحقة عن أنهم يعانون من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة. أكد 92% من المستجيبين أنهم ما زالوا يعانون من مضاعفات نفسية.

> "ما زلت أعاني من كوابيس بأنني داخل السجن، وألوم نفسي على المغادرة بينما لا يزال هناك معتقلون في الداخل" - **محتجز سابق وناجٍ من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، 37 سنة.**

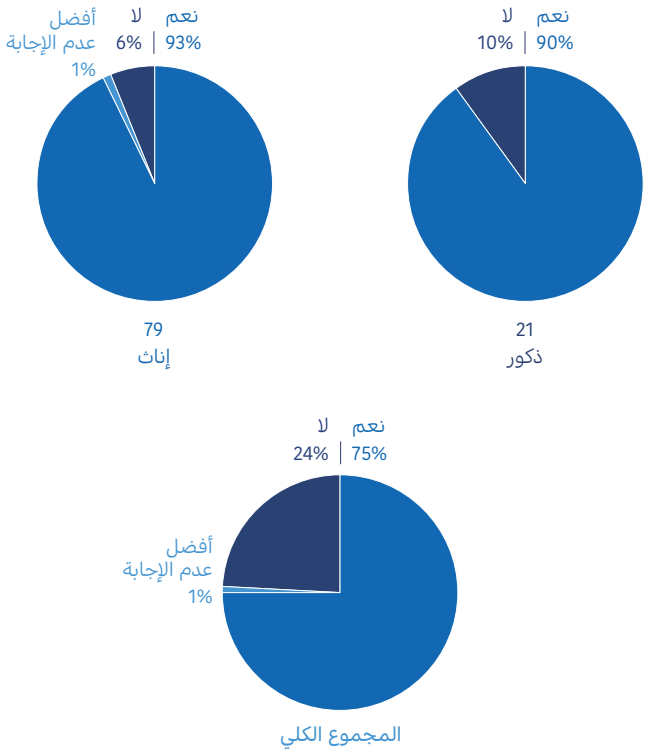

شكل رقم (18) يبين توزيع مستجيبي العينة على أساس ما إذا كانوا يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة أو لا بعد إطلاق سراحهم/ن من السجن.

قال ما يقرب من ربع المستجيبين (23%) بأنهم عانوا من مشاكل زوجية بعد الإفراج عنهم من المعتقل، مع تجاوز نسبة النساء مقابل نسبة الرجال (20% مقابل 3%).

> "زوجي وعائلته ومجتمعي لم يصدقوا أنني لم أتعرض للاغتصاب في السجن، وعاملوني معاملة سيئة للغاية مما دفعني إلى تركهم، والهروب إلى لبنان" - **معتقلة سابقة وناجية من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، 29 عاماً.**

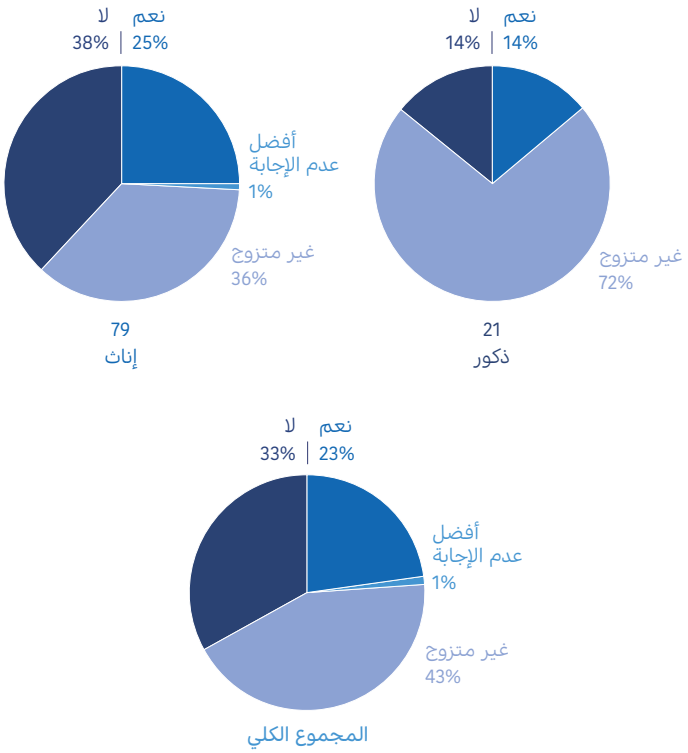

شكل رقم (19) يبين توزيع مستجيبي العينة على أساس ما إذا كانوا يعانون من مشاكل زوجية بعد إطلاق سراحهم/ن من السجن أم لا.

قال 28% من المستجيبين، بأنهم واجهوا صعوبات في التعامل مع أطفالهم بعد الاحتجاز. علاوة على ذلك، قال 11% من المستجيبين بأنهم انفصلوا عن أزواجهم. قد يكون هذا بسبب الحالة النفسية للناجين/ات - الذين قد يعانون من الاكتئاب والقلق والسلوك القهري وعدم الاستقرار العاطفي والاختلالات الجنسية. كل هذه العوامل قد تؤدي إلى عواقب سلبية مثل الطلاق، حيث لا يستطيع الزوج/ة المفرج عنه/ا حديثاً الانتظام بشكل صحيح في الحياة اليومية، وتتفاقم هذه الآثار من قبل المجتمع الذي يوصم المعتقلين/ات السابقين/ات بشكل عام ، والناجين/ات من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل خاص (كما هو موضح في بعض جوانب هذه الدراسة). في الواقع ، ذكر 36% من المستجيبين بأن "الوصمة الاجتماعية" كانت سبب طلاقهم بعد إطلاق سراحهم/ن من المعتقل.

> ”بعد تعرضي للتعذيب في السجن، ثم عدم قبول مجتمعي لي، وتطليق زوجي لي بعد الإفراج عني، أدى إلى انهيار عصبي ومحاولة انتحاري“ **- معتقلة سابقة وناجية من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، 32 عاماً.**

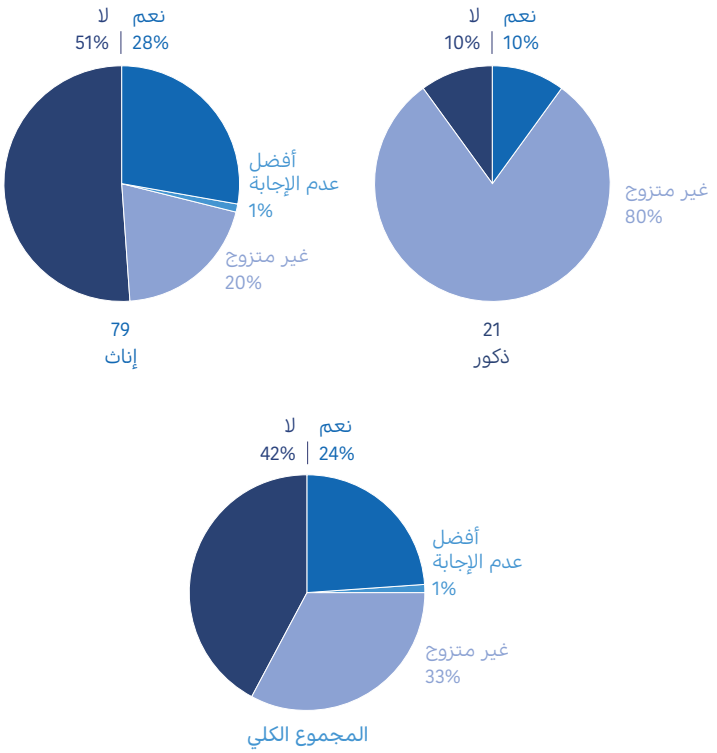

شكل رقم (20) يبين توزيع مستجيبي العينة بناء على ما إذا كانوا قد واجهوا صعوبات في التعامل مع أطفالهم بعد إطلاق سراحهم من المعتقل.

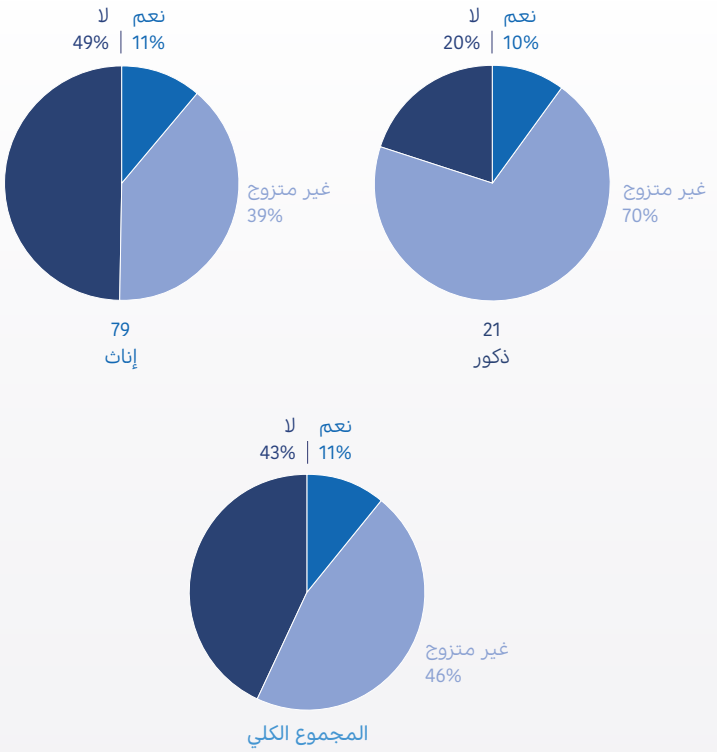

شكل رقم (21) يبين توزيع مستجيبي العينة بناء على ما إذا كانوا قد انفصلوا عن زوجاتهم/ أزواجهم بعد إطلاق سراحهم من المعتقل أم لا.

أفاد 36% من المستجيبين أن أفراد المجتمع يجعلون من الصعب على الناجين إعادة الاندماج في مجتمعاتهم. ومع ذلك تشير البيانات إلى أن النساء هن اللائي أبلغن عن ذلك إلى حد كبير مقارنة بالرجال (41% نساء مقابل 20% من الرجال).

> "وجدت من هم خارج المعتقل أسوأ من أولئك الذين بداخله. لم أكن أتوقع من مجتمعي أن يرفضني إلى هذه الدرجة." **- معتقلة سابقة وناجية من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، 28 عاماً.**

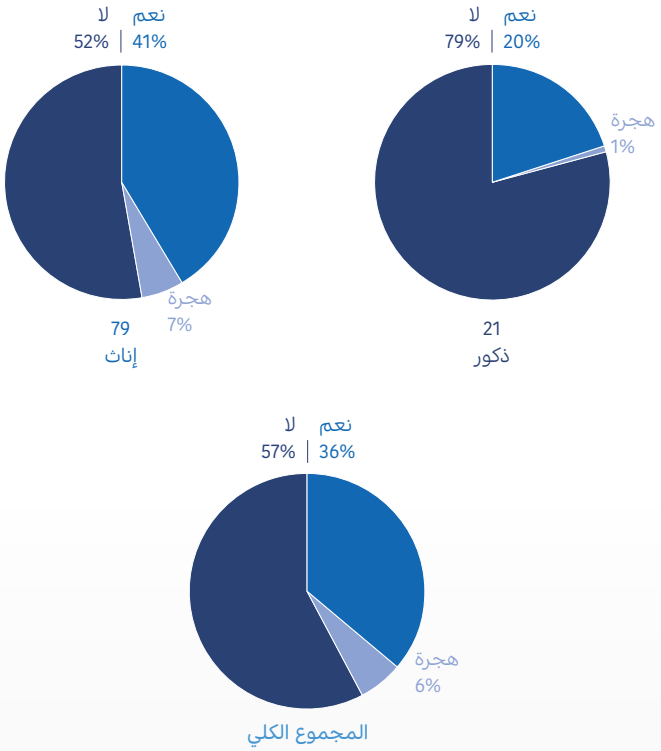

شكل رقم (22) يبين توزيع مستجيبي العينة بناءً على ما إذا تم رفضهم من قبل مجتمعهم بعد المعتقل.

قال قلة من المستجيبين، بنسبة 10%، إنهم فقدوا الاتصال بأسرهم، فيما أفاد كل من الرجال والنساء بأغلبية ساحقة أنهم لم يقطعوا العلاقات مع عائلاتهم، بنسبة 90% من المستجيبين. مما يدل على أن العناصر التقليدية والدينية والثقافية في المجتمع السوري لا تزال بمثابة بوصلة أخلاقية للقيم الأسرية. الأمر نفسه ينطبق على عائلات الناجين الذين رفضوا إعادتهم للعيش معهم، حيث قال 12% فقط من المستجيبين أن أسرهم رفضت استقبالهم بعد إطلاق سراحهم من السجن، لأسباب تعود أيضاً للعادات والتقاليد المحافظة في عدة من المجتمعات السورية.

> "بسبب العادات والتقاليد التي تعمل ضد المعتقلات السابقات، ولأن لدي أخوات عازبات ومستعدات للزواج، لم ترغب أسرتي في تشويه سمعتهن بسببي" **- معتقلة سابقة وناجية من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، 32 سنة ، نقلاً عن سبب رفض أسرتها إعادتها للعيش معهم بعد إطلاق سراحها.**

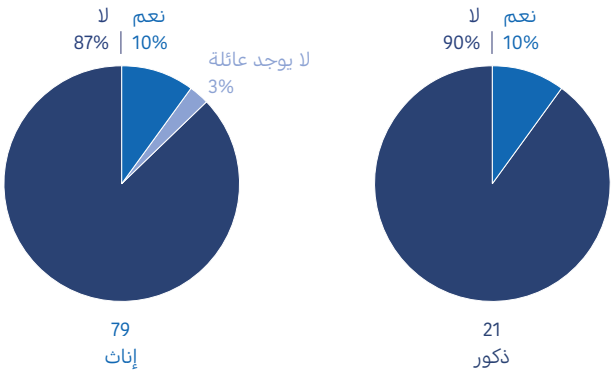

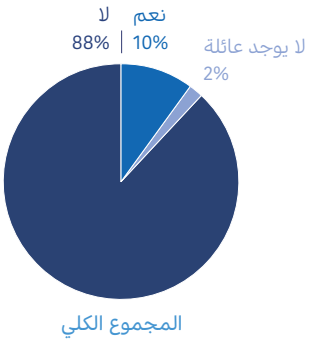

شكل رقم (23) يبين توزيع مستجيبي العينة بناءً على ما إذا كانوا قد قطعوا العلاقات/ فقدوا الاتصال بعائلاتهم بعد إطلاق سراحهم/ن من المعتقل.

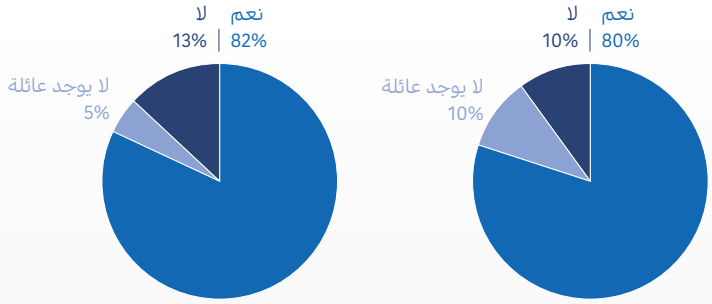

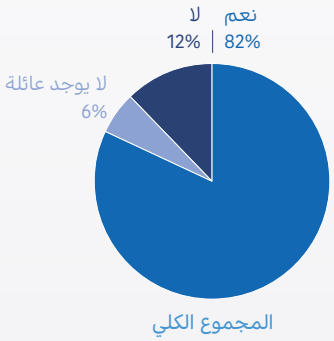

شكل رقم (24) يبين توزيع مستجيبي العينة بناءً على ما إذا كانت أسرهم قد أعادتهم للعيش معهم بعد إطلاق سراحهم من السجن.

قالت 18% من المستجيبات إنهن يواجهن صعوبات بعد إطلاق سراحهن كمعيلات لأسرهن، بسبب غياب أزواجهن. يشير هذا إلى أن الخضوع والالتزام بالعادات الأبوية لا يزالان شائعين للغاية في المجتمعات السورية، حيث تشعر النساء بالضعف دون وجود رجل يدعمهن.

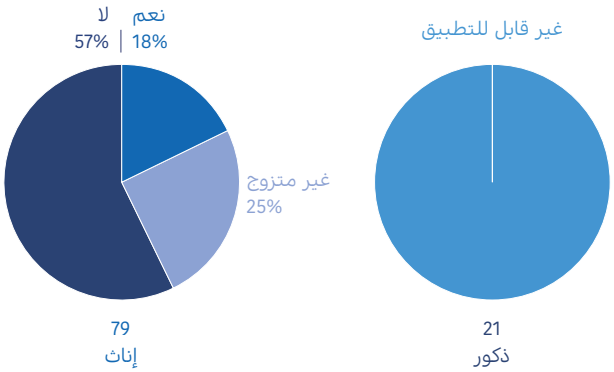

شكل رقم (25) يبين توزيع مستجيبي العينة من الإناث بناء على ما إذا كن يواجهن صعوبات في أن يصبحن معيلات لأسرهن بسبب غياب أزواجهن.

قالت 18% من المستجيبات إنهن تعرضن للتحرش الجنسي على أيدي أفراد المجتمع/ أفراد الأسرة، مما يشير إلى سوء المعاملة المباشر من المجتمع/ الأسرة للمعتقلات بعد الإفراج عنهن. بالإضافة إلى ذلك، وفي نفس السياق، أفادت 14% من المستجيبات بأن أفراد الأسرة صعدوا من عنفهم تجاههن بعد إطلاق سراحهن، مقارنة بنسبة 0% من الرجال*.

**من الجدير بالذكر أن هناك احتمالية أنه من غير المرجح أن يشارك الرجال مثل هذه التجارب، لأنهم قد يشعرون بأن شرفهم/ كرامتهم/ ذكوريتهم سوف تتعرض للإهانة.*

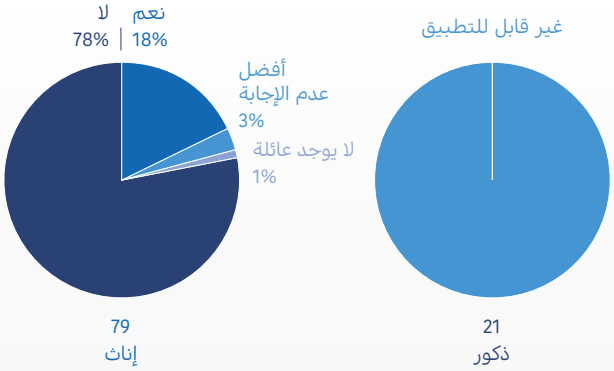

شكل رقم (26) يبين توزيع مستجيبي العينة بناء على ما إذا كانوا قد تعرضوا للتحرش الجنسي من قبل أفراد الأسرة/ المجتمع بعد إطلاق سراحهم من المعتقل.

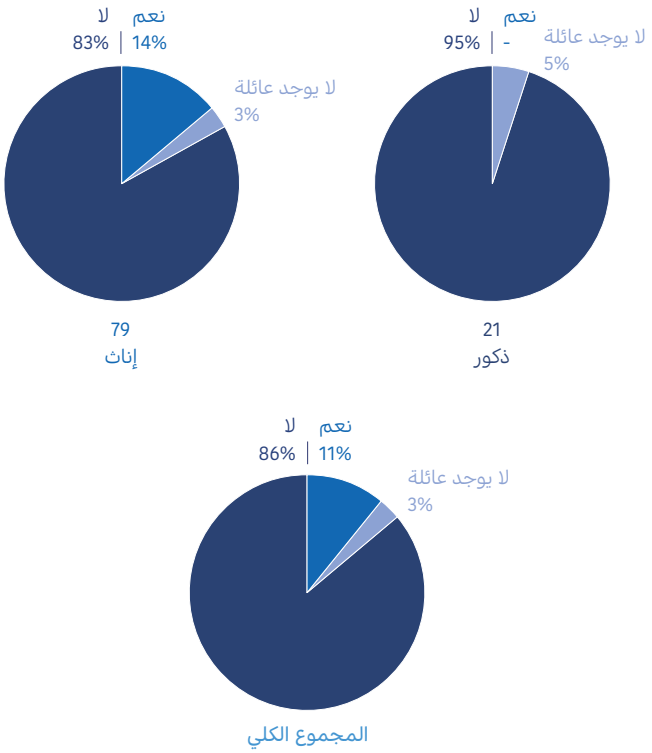

شكل رقم (27) يبين توزيع مستجيبي العينة بناء على ما إذا كانوا قد تعرضوا لتصعيد للعنف من قبل أفراد عائلاتهم بعد إطلاق سراحهم من المعتقل.

أفادت المستجيبات بنسبة أكبر أنهن قد أجبرن على الزواج من قبل أسرهن (8%)، مقارنة بالمستجيبين الذكور (0%). فالممارسات التقليدية الضارة القائمة على النوع الاجتماعي مثل الزواج المبكر/ الزواج القسري لها آثار سلبية على النمو النفسي والشخصي للمرأة، وتمنعها من تطوير نفسها مهنياً أو تربوياً.

> "أُجبرت على الزواج بسبب وضعي السيئ كمعتقلة سابقة" **- محتجزة سابقة وناجية من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي ، 25 عاماً، تذكر سبب إجبارها على الزواج.**

> "لم أكن في حالة من الوعي، وكنت في حالة نفسية سيئة للغاية، وقد أُجبرت على توقيع عقد زواج" **- محتجزة سابقة وناجية من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، 31 عاماً، مستشهدة بالسبب الذي دفعها إلى الزواج.**

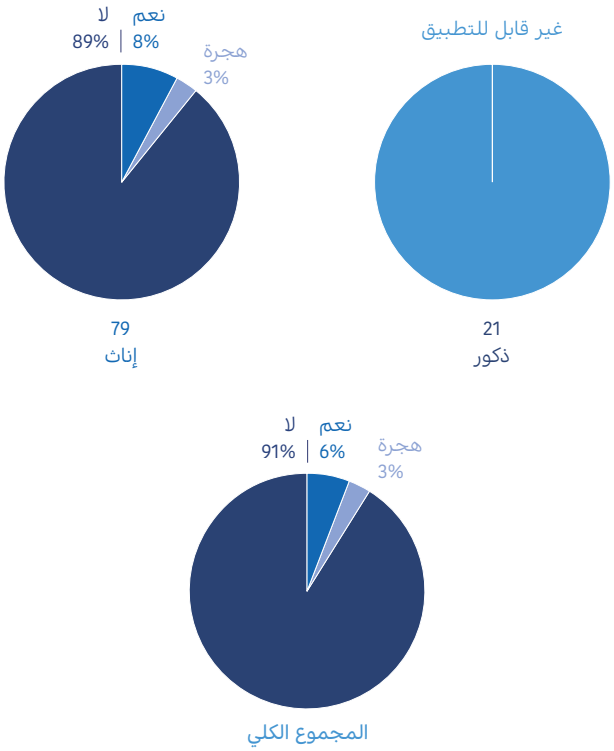

شكل رقم (28) يبين توزيع مستجيبي العينة بناء على ما إذا كانوا قد أجبروا على الزواج/ الطلاق من قبل أفراد عائلاتهم بعد إطلاق سراحهم من المعتقل.)

في حين أشارت إجابات المستجيبين بالإجماع تقريباً إلى أن الناجيات بشكل عام، تعرضن في الغالب لسوء المعاملة من قبل المجتمع بعد إطلاق سراحهن، كانت البيانات أكثر غموضاً حول مصير الناجين الذكور. ومن المحتمل جداً، ولأسباب ثقافية، أن يحتفظ الناجون الذكور بمعلومات حول هجمات العنف القائم على النوع الاجتماعي لأنفسهم ويعانون نفسياً، كما حدث عندما أكد 19 من أصل 21 ذكراً أنهم يعانون من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة.

> "ابن خالتي الأصغر تعرض للاغتصاب أمامي" **- معتقل سابق وناجٍ من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، 24 عاماً، الصدمة التي لحقت به في السجن.**

ومن المثير للاهتمام، أن الحياة بعد السجن كان لها تأثير اجتماعي واقتصادي سيئ على الناجيات، حيث قالت 25% من المستجيبات إنهن اضطررن للعمل في وظيفة لم تكن تقبل القيام بها قبل السجن، وذكر 48% من المستجيبين الذكور الشيء نفسه. قال 30% من العينة الإجمالية من المستجيبين، إنهم اضطروا إلى العمل في وظائف لم يقبلوا القيام بها قبل السجن. ذكر المستجيبون أسباباً مختلفة، مثل تراكم الديون، والوصمة الاجتماعية، وندرة فرص العمل في بلدان اللجوء، والأمهات العازبات اللائي يحتجن إلى إعالة أطفالهن، والتحديات النفسية التي لا تسمح للناجي بالعمل بشكل طبيعي.

”كنت في الأصل مصفف شعر، بعد خروجي من السجن، لم أستطع الوقوف لفترات طويلة من الوقت، كما أصبت برجفة بيدي بسبب تعذيبي بالأدوات الكهربائية، مما أدى إلى مشكلة عصبية، لذلك استقريت على وظيفة بيع البالونات في الشارع“ **- محتجز سابق وناجٍ من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، 38 عاماً.**

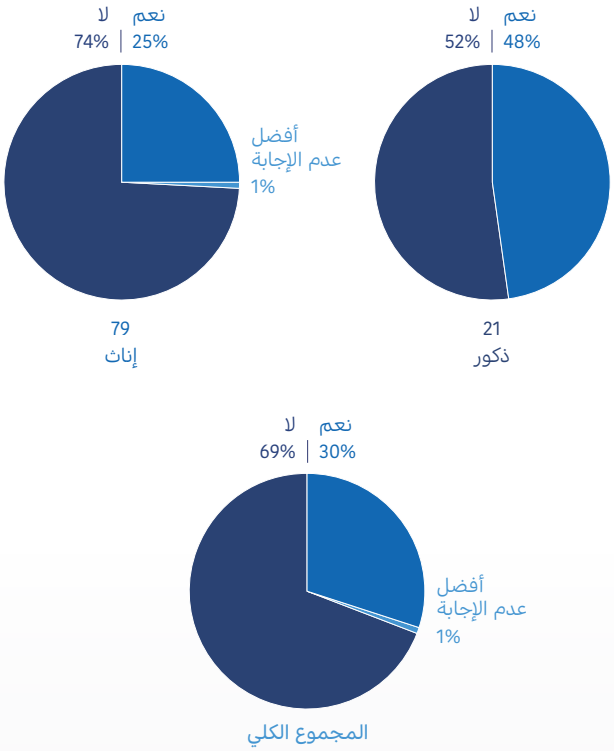

شكل رقم (29) يبين توزيع مستجيبي العينة بناء على ما إذا كانوا مجبرين على العمل في وظيفة لم يكونوا ليقبلوا العمل بها قبل الاعتقال.

التحليل

في حين أن توثيق الأثر الفعلي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في سوريا غير حاسم ، يشير هذا التقرير إلى أن العنف القائم على النوع الاجتماعي منتشر في سجون النظام السوري، ويستخدمه النظام السوري كسلاح حرب. يعاني الناجون من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الإجتماعي بشكل مضاعف: أولاً من الإعتداءات، ولاحقاً من الإساءة ممن حولهم، ومن عواقب نفسية شديدة. وفي ظل غياب خدمات الدعم المناسبة، قد يسعى الناجون إلى الانتقام أو أن يصبحوا جناة، وبذلك يصبح التأثير مضاعف.

بالإضافة إلى ذلك، هناك فهم عام ضعيف للعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي داخل المجتمعات السورية. حدد هذا التقرير عدداً من العوائق التي تمنع الناجين من الإفصاح عن حوادث العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي اللذين تعرضوا لهما، والقدرة على الوصول إلى خدمات تساعدهم. تشمل هذه الحواجز:

- وصمة العار الاجتماعية التي تحيط بالعنف الجنسي؛ على سبيل المثال لم يتم قبولهم من قبل مجتمعاتهم بعد إطلاق سراحهم من السجن. فالوصمة الاجتماعية للناجين من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي من الذكور والإناث تنطوي على آثار عديدة عليهم، مثل العزلة، وتجنب العلاقات الاجتماعية، وعدم المشاركة في المجتمع، بالإضافة إلى الشعور بأن مجتمعهم غير متقبل لهم. هذا اللوم المجتمعي للناجين يعزز وصمة العار الذاتية ويجعلهم أقل استعداداً للانخراط فيه.

> "يفترض الناس على الفور أنني تعرضت للاعتداء الجنسي أو الاغتصاب في السجن لأنني امرأة" **- معتقلة سابقة، ناجية من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، 36 عاماً.**

- قبول الزواج المبكر/ القسري كوسيلة توفر حماية اجتماعية ومادية فعالة للنساء والفتيات، وبالتالي، لا يتم تشجيع النساء على التحدث عن تجربتهن لأنهن يعتبرن الزواج الحل النهائي لمشكلتهن (كونهن ناجيات من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي وكل ما يترتب عليه من وصم).

> "أُجبرت على الزواج من أجل الحماية من المجتمع" **- معتقلة سابقة ، ناجية من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، 28 عاماً، تذكر سبب إجبارها على الزواج.**

- زيادة الأساليب السلبية لمواجهة الضغوط النفسية (مثل العلاقة السيئة مع الأطفال، الزوج، المجتمع)، تعزز مشاعر العزلة والرفض، وتؤدي إلى الهروب، وتجعل من الصعب على الناجين الوثوق بأفراد الأسرة/ المجتمع، وبالتالي لن يتمكنوا من التحدث عن تجربتهم.

> "أنا منعزل، لا أتحدث مع أي شخص طوال اليوم، وأبقى في غرفتي في خوف دائم من أي عنصر أمني أو شرطة، حتى في البلد الذي أعيش فيه" **- معتقل سابق، ناجي من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، 33 عاماً.**

الاستنتاجات والتوصيات

لأن التقرير يعرض معلومات في سياق انتهاكات العنف المبني على النوع الاجتماعي التي يتعرض لها المعتقلون في سجون النظام السوري، توصي منظمة اليوم التالي، لدعم الناجين والناجيات، بما يلي:

- الحصول على دعم القادة المحليين (بما في ذلك القيادات النسائية المحلية) كخطوة أولى حاسمة في كسب قبول البرامج الحساسة ثقافياً (مثل الدعم النفسي الاجتماعي للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي) على المستوى المحلي للحد من مخاطر رد الفعل العنيف ضد الناجيات والناجين.
- بناء علاقات قوية مع أعضاء المجتمع تستغرق وقتاً وثقة، وإنشاء عمليات للتشاور المنتظم حول قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، بدلاً من البرمجة ذات الدورة الواحدة.
- العثور على المنظمات المناسبة التي لديها المعرفة والخبرة والموارد لوضع استراتيجيات فعالة لمواجهة العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والتحرش الجنسي. يمكن لهذه المنظمات أن تشارك في النشاطات التي تتناول مواضيع العنف ضد النساء والفتيات والرجال والفتيان على المستوى المحلي، مثل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية. فالمنظمات غير الحكومية المحلية، مثل كش ملك، والمنظمات غير الحكومية الدولية، مثل منظمة إنقاذ الطفولة، لديهما برامج محددة في سوريا تعالج قضايا العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وتعطيان الأولوية للعنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن قطاع الحماية.
- تقوية شبكات دعم المجتمع غير رسمية في المجتمعات المحلية، لتطوير شبكات الدعم وإحالة النساء والرجال الذين تعرضوا لانتهاكات العنف المبني على النوع الاجتماعي في السجن.

هناك حاجة إلى مزيد من البحث لتحديد المجتمعات التي من المحتمل أن تكون أكثر مرونة وودية من غيرها، تجاه الناجين/ات من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي. يمكن تسهيل ذلك بإجراء استبيان قائم على المحافظات الأصلية للمستجيبين بدلاً من تركيا وأوروبا، وبالتالي، يجب إجراؤه مع الناجين/ات الذين ما زالوا يعيشون في سوريا، وليس دول المهجر/ اللجوء.

الكلمات الرئيسية (مسرد):

العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي: يشير إلى أي فعل يُرتكب ضد إرادة الشخص ويستند إلى معايير النوع الاجتماعي وعلاقات غير متكافئة.

اضطراب ما بعد الصدمة: هو اضطراب نفسي قد يحدث للأشخاص الذين عانوا أو شهدوا حدثاً مؤلماً، مثل كارثة طبيعية أو حادث خطير أو عمل إرهابي أو حرب/ قتال أو اغتصاب، أو الذين هُددوا بالقتل أو العنف الجنسي أو الإصابة الخطيرة.

الاغتصاب: الإيلاج، مهما كان طفيفاً، في المهبل أو الشرج بأي جزء أو شيء من الجسم، أو الإيلاج الفموي من قبل عضو جنسي لشخص آخر دون موافقة الضحية.

الناجي أو الناجية: هو الشخص الذي ينجو، وخاصة من يبقى على قيد الحياة بعد حادثة مات فيها آخرون.

العنف الجنسي: هو أي فعل جنسي أو محاولة للحصول على فعل جنسي عن طريق العنف أو الإكراه، أو أعمال الإتجار بشخص ما، بغض النظر عن العلاقة مع الضحية.

العنف المنزلي: هو نمط من السلوك التعسفي في أي علاقة، يستخدمه أحد الشريكين لكسب أو للحفاظ على السيطرة على شريك آخر، في بيئة منزلية، كما هو الحال في الزواج.

الزواج القسري: هو أحد أشكال الزواج الذي يتم على الرغم من رفض أحد أو كلا الطرفين لهذه الزِيجة.

وصمة العار الاجتماعية: هي الرفض أو التمييز ضد شخص على أساس الخصائص الاجتماعية المتصورة التي تعمل على تمييزه عن الأعضاء الآخرين في المجتمع. عادة ما ترتبط الوصمات الاجتماعية بالثقافة والجنس والعرق والصحة.

المحرمات (تابو): عادة اجتماعية أو دينية تحظر أو تقيد ممارسة معينة أو تمنع الارتباط بشخص أو مكان أو شيء معين.

اليـــوم التالـــي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا
THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

التالي
THE DAY AFTER
اليوم